المجتمع الريعي: نتاج الدولة الريعية ومعوق اساس لبناء الدولة المدنية في العراق

م.م.عقيل حسين عباس
كلية الإمام الكاظم (ع) أقسام ديالى، قسم القانون
البريد الالكتروني :Aqeelhussein@alkadhum-col.edu.iq

الكلمات المفتاحية:
(الدولة المدنية، الاقتصاد الريعي،المجتمع الريعي،أسس بناء الدولة،معوقات بناء الدولة)

The community that depends at the state :Is a result for the state which haveOnly one resource & Impediment for building the civil state in

Assistant lecturer : Aqeel Hussein Abbas
faculty of Imam alkadhum/ Diyala
Law Department
key words :
(Civil state, A unilateral economy ,state- based society, State building standards, Obstacles to state building)

Abstract :

The possibility of building a civil state in Iraq through the democratic experiment after 2003 is facing a state of instability and continuity, not only by recognizing that it is a cumulative process that has led to the marginalization of the Iraqi society from its real participation in that building, but also to the difficulty of transferring any democratic experiment from abroad and in shock With ready-made recipes, this confirms that the construction process requires a social base, , Take upon itself a sound civil democratic approach and create a solid civil society environment to have an effective role by nominating those who are competent and honest in the process of political and economic decision-making, which collides with a different reality that the civil society incubator is not yet ready for that task, Based on the state's public expenditure which is obtained from the sale of crude oil and was not the result of the community in the first place, and this is what deepened the nature of the society and its contribution to the composition of production and wealth.

المقدمة:

يعد المجتمع العراقي مجتمعا ريعيا، لكونه مرتبطاً باقتصاد يعتمد على نشاط الدولة الذي يعتمد أساساً على القطاع النفطي الذي تتحكم به السلطة السياسية، ، إذ أنّ هيمنة السلطة الحاكمة على القطاع النفطي بكافة عملياته (تنقيب،استخراج، بيع النفط الخام) دفع بالمجتمع إلى المزيد من الاعتماد على القطاع العام والنفقات التي تحولت إلى قناة لضخ الدخل الوطني ،وهنا تتضاءل حاجة الدولة لفرض الضرائب،التي تعد محوراً مهماً لمساهمة المواطن بشكل أساس في صناعة القرار من خلال مساهمته الفعلية في الاستقطاعات الضريبية التي يشارك من خلالها برفد نفقات الدولة عند دفعها ، وإنّ عملية بناء الدولة المدنية التي تعتمد على المشاركة في تشكيل الحكومات والسياسات أصبحت تقتصر على الاقتراع العام فقط من دون وجود مساهمة حقيقية في بناء الدولة والقطاع الخاص الفعال ،وتحقيق أسس الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تنمي مؤسسات الدولة وتعزز التنمية المستدامة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال عملية بناء الدولة المدنية التي تحقق الاستقرار السياسي والرفاهية الاقتصادية، إذ تعتمد على وجود مساهمة فاعلة للمجتمع في ذلك البناء عبر إيجاد آليات تخصص للواجبات الأساسية له ومن ثم تعزيز مساهمته الفعالة في المؤسسات ،وهذه العلاقة بين مدى وجود مجتمع منتج ومؤسسات رصينة هي التي تعزز من قوة الدولة واستقرارها.

إشكالية البحث:

تنصرف إلى البحث عن الأسئلة المتعلقة بمفهوم الدولة المدنية؟ ومعاييرها؟ والتعريف بالمجتمع المدني وكيفية إنشائه؟ وهل هناك ارتباط بين إمكانية بناء الدولة المدنية بالمجتمع الريعي في العراق الذي هو نتاجا للدولة الريعية المرتبطة بالقطاع الأحادي الجانب

فرضية البحث:

إنّ اعتماد النفقات الحكومية للدولة على ما تحصل عليه من تصدير النفط، يساهم بتكون مجتمع غير منتج يضعف من إمكانية تكوّن دولة مدنية ديمقراطية ويكون عاملاً لفشلها والعكس صحيح .

المبحث الأول: مفهوم الدولة المدنية والمجتمع الريعي

يعبر مفهوم الدولة المدنية عن إقليم محدد وسلطة حاكمة تدير شؤون الجماعة وفقا لعلاقة تعاقدية بين الحاكم والمحكومين على أساس من المصالح الشعبية التي تم تفويض الحاكم بتسييرها،مع مساهمة مجتمعية بناءة تعبر بالنتيجة عن إطار قانوني جامع لتلك المصالح والحقوق والحريات الإنسانية والمحاولة في تعزيزها بإشكالها السياسية والاقتصادية كافة، إزاء ذلك سيتم تسليط الضوء على مفهوم الدولة المدنية وأسسها،كذلك المجتمع الريعي وخصائصه الرئيسة.

المطلب الأول: مفهوم الدولة المدنية وأسسها :

أولا: مفهوم الدولة المدنية:

تعود معظم الأفكار التي تثيرها الدولة كمصطلح للسلطة والحكم إلى الدولة اليونانية والإمبراطورية الرومانية، إلا أنّ الفكرة الحديثة للدولة دخلت في الاصطلاح السياسي في القرن السادس عشر، اذ كانت تتعارض في ذلك الوقت مع السيادة ، ذلك بأنها تشير الى ظهور سلطات مطلقة ، مرتبطة بسكان معينين، تطورت من خلال صراع ديني في الغالب وصولا إلى معاهدة وستفاليا [*] عام ١٦٤٨ [١] ،التي وسّعت آفاق الحريات وقيدت الإجراءات التعسفية لسلطة الحاكم ومثلت محاولة لنشوء مفاهيم جديدة لطبيعة تلك السلطة.

ان مفهوم الدولة المدنية (Civil State) هي تعبير عن حالة تطبيق العدالة والمساواة واحترام القوانين والديمقراطية والسلام الاجتماعي واحترام حرية الأديان وفصل الدين عن السياسة"العلمانية"، فضلا عن الاهتمام بشيوع وهيمنة الثقافة المدنية،[٢] التي تتطلب وجود مجتمع مساهم في تطور الدولة من خلال تعبئة طاقاته في ذلك البناء والديمومة، يعي المسؤوليات والواجبات، فضلا عن معرفته التامة بالحقوق والالتزامات.

ثانيا : أسس بناء الدولة المدنية:

هنالك العديد من الأسس التي ينبغي توافرها ،تمثل دعامات رئيسة يرتكز عليها جسر الوصول للدولة المدنية وهي:

الأساس الأول : الحقوق والحريات العامة (Public Rights & Freedoms)

تعد الحقوق امتيازات يمنحها القانون الوضعي ويحميها، بينما الحريات يمنحها القانون الطبيعي ويحميها العقل،لذلك إنّ الحريات العامة تكون مقيدة بمجموعة قوانين ضامنة لاستقرار الدولة

وأمن وحقوق مواطنيها. [٣] كحق الحياة،الجنسية،حق الانتخاب وحرية التعبير عن الرأي وممارسة النشاط السياسي.

الأساس الثاني : الشرعية الشعبية:(Popular Legitimacy)

وهي القاعدة الشعبية والواسعة التي تستمد السلطة منها الغطاء القانوني للقيام بوظائفها ،ومن ثم فان الشرعية هي أساس السلطة وتبرير الطاعة الناجمة عنها، اذ تنفذ السلطة مجموعة سياسات تتوافق مع معتقدات الشعب وميولهم واتجاهاتهم الفكرية. [٤]

لذلك إنّ مصدر السلطة في الدولة المدنية الإرادة العامة التي يجسدها الحاكم من خلال تنفيذه للقوانين التي تعبر عن آراء المحكومين [٥] فالسلطة في الدولة المدنية الديمقراطية إنما هي ملك للشعب ويمارسها من خلال انتخاب ممثليه ليتولوا إدارة الدولة والمصالح العامة على وفق الدستور.

الأساس الثالث: مبدأ الفصل بين السلطات (Separation Of Powers)

ويعد هذا المبدأ من الركائز الأساسية للدولة المدنية الديمقراطية الذي أسسه الفيلسوف الفرنسي الشهير " مونتيسكيو " إذ أشار الى ضرورة الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية ، التنفيذية و القضائية ، في كتابه " روح القوانين " ، الذي ألفه عام ١٧٤٨ ،إنّ غياب هذا المبدأ يؤدي إلى سيطرة السلطة التنفيذية على باقي السلطات ، وفي الوقت نفسه تكون السلطة التنفيذية نفسها محتكرة بيد الحاكم . [٦]

الأساس الرابع:الديمقراطية :(Democracy)

هي الممارسة الشعبية في الحكم عبر تمثيله في مؤسسات الدولة السياسية والاجتماعية ، من خلال وجود هيئة تشريعية تمثل المواطنين وتراقب السلطة التنفيذية،مع توافر استقلالية للسلطة القضائية التي تراعي وتصون حكم القانون، وكذلك وجود مسؤولية وانفتاح للأحزاب السياسية وحرية للناخبين باختيار ممثليهم [٧]

الأساس الخامس : بناء اقتصاد وطني منتج (National productive Economy)

إنّ إمكانية بناء دولة مدنية تصبح معدومة في ظل سيادة نمط الاقتصاد الريعي التابع ،إذ إنّ الدولة المدنية يجب ان تستند على التصنيع والإنتاج، وبذلك ينفصل الاقتصاد عن السياسة والثروة عن السلطة،أما في ظل سيطرة الاقتصاد الريعي، فالثروة مدمجة بالسلطة، فمن يملك السلطة يملك الثروة. وفي وضع كهذا تصبح السلطة مجالاً حيوياً لتكوين شبكات مصالح انتفاعية طفيلية، وبالتالي تتكرس البُنى التقليدية وتترسخ العلاقات الرعوية، وتتراجع قيم العمل والإنتاج والحداثة. [٨]

الأساس السادس: الحكم الرشيد(Good Governance) : يشير مفهوم الحكم الرشيد إلى طريقة اتخاذ وصنع القرارات ووضعها موضع التنفيذ،وهو مفهوم حديث وضع لغرض مواجهة ظاهرة الفساد المنتشرة في مختلف دول العالم، [٩] اذ يعتمد على عناصر عديدة هي: [١٠]

١- الشفافية Transparency تستند الشفافية إلى التدفق الحر للمعلومات وانفتاح المؤسسات والعمليات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها.
٢- المسؤولية Accountability يجب أن تسعى المؤسسات والعمليات المجتمعية لخدمة جميع من لهم مصلحة فيها.
٣- حكم القانون Law of Rule أي ان يتسم الإطار القانوني بالعدالة وان يتم تطبيقه بدون تحيز.
٤- المساواة Equity تتوفر للنساء والرجال الفرص كافة لتحسين رفاهيتهم وحمايتهم .

المطلب الثاني: المجتمع الريعي

أولا:مفهوم المجتمع الريعي

يقصد به تلك الفئات الاجتماعية المستفيدة من الريع التي تعمل على تعميق الحالة الريعية لحماية المصالح الشخصية وان كان على حساب الفئات الأخرى في المجتمع وقد تنشأ نتيجة الصلة أو القرابة بالسلطة الريعية الحاكمة(الحواضن الحزبية)،التي تندفع باتجاه تحقيق وتغليب المصالح الشخصية على حساب المصالح العامة.

إنّ السبب الرئيس لتكون المجتمع الريعي هو وجود طبقة تتمتع بنفوذ واسع،نتيجة لما توفره لهم السلطة من مميزات تساهم في بلورة فئة تعتمد كلياً على الدولة اقتصادياً واجتماعياً،و لا شك أنّ العلاقة بين السلطة والمجتمع الريعي قد تكون مبنية على علاقة تبادلية للمنافع . ومن ثم تسعى تلك السلطة إلى إيجاد جماعة مساندَه لبقائها،مستفيدة من الريع الخارجي في بناء مؤسساتها الأمنية التي تعمل على حماية مصادر الريع وترسيخ الصفة الريعية للمجتمع [١١]

ثانيا: آلية تكوين المجتمع الريعي:

يعد الاقتصاد الريعي النفطي ذو صناعة كثيفة رأس المال؛ وذلك لكون هيكل رأس المال في الصناعة النفطية تتكون معظم مدخلاته من العناصر الثابتة التي تشمل(الآلات والمعدات والإنشاءات) فضلاً عن ضخامة رؤوس الأموال التي تتطلبها الصناعة النفطية للقيام باستثمارات

كبيرة وذلك لتعدد وتنوع مراحل العمليات النفطية، هذا ما سيجعل الأقلية تعمل وتدخل ضمن دائرة النشاط الاقتصادي وان الغالبية من السكان سيكون خارج ذلك النشاط بحكم طبيعة الاقتصاد النفطي الريعي ويعيشون على ما تنتجه الأقلية عبر قيام الدولة بتوزيع الريع وبهذا يتكون المجتمع الريعي، ومما يدفع أو يعزز ذلك هو سيادة فكرة العدالة في التوزيع للريع بدلا من فكرة الكفاية التي تستوجب الإنفاق بمستوى مكافئ للنشاط الاقتصادي.(١٢)

كما أنّ انتعاش القطاع النفطي بفعل أهميته الدولية، سيؤدي إلى رفع أجور ومرتّبات العاملين فيه هذا ما سيشجع العاملين في القطاعات الأخرى الى الانتقال للعمل فيه رغبة بالأجور والمرتبات المرتفعة ولكن بما أنّ القطاع النفطي وكما ذكرنا آنفاً، إنه ذو صناعة كثيفة رأس المال فهو لا يستوعب الأيدي العاملة المنتقلة إليه فضلا عن صعوبة استجابة الأيدي العاملة لمهارات الصناعة النفطية المطلوبة هذا ما يعّقد المشكلة فيزداد حجم البطالة وزيادة الأسعار في الوقت نفسه، يتم غالبا التعبير عن تلك الحالة بما يسمى بالمرض الهولندي. (١٣) و ذلك يشير الى أنّ زيادة العملة الأجنبية في الاقتصاد المحلي نتيجة لزيادة الصادرات النفطية سيولد المزيد من الطلب على العملة المحلية هذا ما يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية الذي يعني ارتفاع أسعار المنتجات الوطنية أمام السلع الأجنبية هذا يقود الى تقليص الطلب على المنتجات الوطنية فضلا عن أنّ ارتفاع قيمة العملة المحلية امام العملة الأجنبية يعني أنّ أسعار المنتجات الأجنبية ستكون أقل من أسعار المنتجات الوطنية هذا سيؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية والتخلي عن المنتجات الوطنية فتضطر الصناعات الوطنية إلى التقليص من عملياتها الإنتاجية ما يفضي إلى تسريح الكثير من الأيدي العاملة في القطاع الخاص الى جيوش البطالة والبطالة المقنّعة في القطاع العام.

إن من يقوم بإنتاج الريعي النفطي في الاقتصاد الريعي هم فئة قليلة من المجتمع وعادة ما تكون من موظفي الدولة لأنه كما تم ذكره في خصائص الاقتصاد الريعي أنّ الدولة هي المتحكمة في الاقتصاد، اي تسيطر على الريعي النفطي وتقوم بعملياته الاقتصادية من استكشاف وتنقيب وانتاج وتسويق وتصدير،وكذلك التعاقد مع الشركات الاجنبية في ذلك،ومن ثم إنّ الفئة الأكبر (وليس المجتمع بأكمله) تقوم باستلام الريع النفطي عبر وساطة الدولة من خلال أدواتها المالية المتمثلة بالإنفاق والإقراض وتخفيض الضرائب.(١٤) ومن ثم جعل ذلك بقيام السلطة بإنفاق الريع على المجتمع حتى تسد جزءاً من احتياجاته مع التغاضي عن خلق فرص العمل عبر تفعيل جهاز الإنتاج الوطني لأنها تعلم أنّ خلق جهاز إنتاج وطني قادر على استيعاب الأيدي العاملة

سيؤدي إلى تقليل نسبة المؤيدين للتخندقات الحزبية وهذا ما لا ترغبه الدولة وبهذا خلقت مجتمعاً ريعياً.

المبحث الثاني: تحديات بناء الدولة المدنية في المجتمع الريعي العراقي:

إنّ الطبيعة الريعية للمجتمع تقوض فرصة بناء الدولة المدنية والتي هي نتاج لهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي الذي يعمق فجوة الانخفاض لإنتاجية المجتمع ودوره المساهم في تكوين الثروة والمساهمة في اتخاذ القرارات،وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول : تكريس الحالة الريعية في الاقتصاد العراقي:

هنالك جملة عوامل ساهمت في تبلور السمة الريعية للاقتصاد العراقي وأهمها:

أولا :ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي: [١٥]

تشكل إيرادات الريع النفطي نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي(gdp)،كمقارنة مع باقي القطاعات الأخرى لاسيما قطاع الزراعة والصناعة اللذان لهما الأثر المباشر في زيادة حجم التشغيل،وكما موضح بالجدول(١) أدناه.

جدول(١) نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي في العراق(%) لسنوات مختارة(مليون دولار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة النفط في gdp	نسبة مساهمة الزراعة في gdp	نسبة مساهمة الصناعة في gdp	نسب باقي القطاعات
٢٠٠٥	٤٣٥٦٧٠	٦١،٢	١٣	٢	٢٢
٢٠٠٨	١٣١٨٤٣٨	٧٨	٧	٢	١٣
٢٠١٢	١٨٧٠٢٠٩	٥٢	٧	٤	٣٧
٢٠١٤	٢٠٠٣١٥٤	٥١	١١	٤	٣٤
٢٠١٥	٢٠٠٠٨٧٥	٤١	٥	٥	٤٩
٢٠١٧	٢٢٥٧٢٢	٦٤	٦	٥	٢٥
٢٠١٨	٢٥١٠٦٤	٦٨	٧	٦	١٩

المصدر: وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء،تقارير الناتج المحلي الإجمالي،سنوات متفرقة

يلاحظ من الجدول السابق أنّ نسب مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت ٦١% في العام ٢٠٠٥ على حساب باقي القطاعات ومن ثم تطورت هذه النسبة لتصل إلى ٧٨% في عام ٢٠٠٨ ومن ثم تراجعت إلى ٥١% عام ٢٠١٤ وسجلت نسبة ٦٤% و٦٨% على التوالي للعامين ٢٠١٧ و٢٠١٨ وهذا ما يكرس الصفة الريعية في الاقتصاد العراقي،وهيمنة القطاع النفطي على الدولة بشكل عام بسبب الملكية العامة لهذا القطاع، وسيطرة الحكومة عليه بشكل خاص من خلال إحكامها على كيفية استخراجه وبيعه وتوزيع إيراداته بدون خطة إستراتيجية تنموية مستديمة تضمن حقوق الأجيال المختلفة،وبدون استصدار موافقات برلمانية باعتبارها السلطة الممثلة للشعب،وهذا مخالف للملكية الشعبية للمورد الطبيعي التي اقرها الدستور في المادة (١١١) [١٦].

ثانيا : هيمنة القطاع العام: يعد القطاع النفطي المملوك للدولة هو الأكثر سيطرة على مجمل مفاصل الأنشطة الاقتصادية،إذ تعد نسبه مساهمته هي الأكثر في الناتج المحلي الإجمالي كما تم ذكره سابقا، وانّ الإجراءات التي تم اعتمادها من قبل الدولة لتنمية القطاعات الأخرى فشلت بسبب سياسات الهيمنة المتبعة في إدارة الموارد الاقتصادية، فقد أضحت الدولة هي المتصرف بمجمل الفعاليات الاقتصادية تقريبا، ولم يبقى للقطاع الخاص دورا تنمويا يكاد أنّ يذكر[١٧] ،كون انّ التركيز انصب على القطاع العام كمحرك أساس للنمو الاقتصادي بعد الاعتماد على المدخولات الخارجية الناجمة عن تصدير النفط الخام وكما موضح بالجدول أدناه [١٨] .

الجدول(٢) تطور الصادرات العراقية لسنوات مختارة (مليار دولار)

السنة	النفط الخام	أخرى
٢٠٠٥	١٨،٤	٠،٦
٢٠٠٨	٦١،١	٠،٩
٢٠١٢	٩٣،٨	٠،٨
٢٠١٤	١٠٨،٨	٠،٥
٢٠١٥	١١٧،٥	٠،٦
٢٠١٧	١٣٩،٢	٠،٧
٢٠١٨	١٥١،٧	٠،٩
مجموع السنوات	٥،٦٩٠	٥

المصدر: البنك المركزي العراقي،تقارير البنك المركزي العراقي لسنوات مختارة

بالنظر للجدول أعلاه فان قطاع التجارة الخارجية يعتمد بنسبه كبيرة على سلعة النفط ولا تكاد أنّ تشكل باقي القطاعات نسبة مهمة، وبهذا فان درجة الاعتمادية للاقتصاد العراقي ترتبط بتصدير النفط الخام التي تتأثر بتقلبات الأسعار تمثل بالنتيجة عامل خطر دائم للاستقرار الاقتصادي.

ثالثا: انخفاض الإيراد الضريبي: لم تعول الحكومات المتعاقبة لما بعد ٢٠٠٣ على الضرائب في تمويل النفقات،وهذا لم يكن وليد الصدفة، وإنما اتجهت بذلك لتخفيف درجة مساهمة المواطن في التمويل لتنخفض معه نسبة مساهمته في القرار، لكون انّ المساهمة الضريبية تعني مشاركة في القرارات المتخذة، وان معدل النسب الضريبية في الموازنات العراقية لما بعد ٢٠٠٤ وحتى ٢٠١٨ لم تتجاوز (٢%)[١٩] .

المطلب الثاني: تعدد الهويات و تنامي الولاءات الفرعية :

إن ما يفرضه واقع ضعف الدولة من اعتماد سياسات هدفها البقاء والحفاظ على الوضع الراهن،التي لا تتضمن عناصر للقوة تتكامل بهدف التحكم في القوى الاجتماعية التقليدية التي تتحدى سلطتها. وبالتالي، تتبع الدولة سياسات إقصائية بهدف مواجهة هذه التكوينات الاجتماعية، وضبط حركتها. ويرتبط عدم الاستقرار باختلال علاقات القوة بين الدولة والتكوينات الأولية في المجتمع، في إطار الدولة الضعيفة والمجتمع القوي، إذ تخفق الدولة في تحقيق الضبط الاجتماعي، وتقع في علاقات صراعية مع المجتمع الذي يبدأ في تشكيل مؤسسات موازية للدولة، لملء مساحات الفراغ الناجمة عن ضعف الدولة، وتحاول بالمحصلة تعويض ضعفها بممارسات تعسفية. وإنّ طبيعة المجتمع الريعي في العراق الذي يتسم بانقسامات اجتماعية متقاطعة ومتداخلة، لأنها تتصف بالتعددية المعقدة ذات الأبعاد الإثنية، والطائفية، والدينية، واللغوية، الأمر الذي أدى إلى إخفاق سياسات الصهر التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة، بعد ٢٠٠٣ لتحييد آثار التعددية، وإخفاق وظيفة الاندماج الاجتماعي.[٢٠]

إن الانعطافات في التوجهات السياسية نتيجة للتغيير في النظام السياسي ينجم عنها ارتفاع مستوى التغيير الاجتماعي الذي يفضي إلى توليد مطالب ومهام جديدة، غالبا لا تتناسب مع إمكانيات النظم الجديدة، مما يتسبب في إحداث مشاكل الاندماج التي تكون شديدة الحدة قد تصل إلى درجة المواجهات المسلحة. تبقي مثل هذا الوضع المجتمعات مجرد رعايا لا تشارك بشكل حقيقي في العملية السياسية، لا سيما في ظل ضعف مؤسسات الدولة، الأمر الذي يشكل بيئة مناسبة للانتماءات الضيقة، وتكريس العزلة، وتبلور الاستقطاب ، ومن ثم تحفيز العنف في بعض الاحيان، لذلك قد تواجه تلك المجتمعات خرائط أثنية، ودينية، وقبلية جديدة. وهذا ينطبق

بدرجة غير قليلة على الوضع في العراق نتيجة غياب الإيمان بضرورة بناء الدولة بعد تغيير النظام الاستبدادي. (٢١)

كما إنّ تعدد الهويات الفرعية في المجتمع، وإخفاق الدولة في ممارسة وظائفها بإدارة التعددية، لاسيما مع فشل نماذج الصهر الاجتماعي، كل ذلك أدى الى فقدان ثقة المواطن في الدولة، وارتكانه لهوية جماعته الفرعية العرقية، أو المذهبية، أو الدينية، ساعد ذلك من شيوع التعارض في المصالح. وتفاقم حدة هذه الإشكالية مع تلاشي الولاء للدولة والمواطنة، وتصاعد الولاءات القومية، والدينية، والمذهبية، والقبلية تعويضاً عن الولاء للوطن،ومن ثم يؤدي ذلك الى تفكيك المجتمع لوحدات متناحرة تتقاتل على تقسيم مناطق النفوذ، والسـلطة و الثروة من خلال ممثليها في البرلمان كشكل غير مباشر للنزاع.

لا جدال في القول أنّ الطبيعة التوافقية لأصحاب القرار السياسي انصرف بشكل مباشر لإثارة وتعميق التعددية الاجتماعية وإيجاد نوعٍ جديدٍ من التخندقات الفئوية القائمة على أساس المصالح الخاصة،وبذلك أمست الحكومات المتعاقبة لما بعد ٢٠٠٣ الى ترسيخ مبدأ الإقطاع السياسي،إذ تتحكم فئة قومية او طائفية حزبية بمفصل من مفاصل الدولة وذلك ما هو إلا حصة أنتجها التوافق السياسي،وأصبحت الدولة غطاء للفئوية ومن ثم ان تقسيم الثروة يكون على أساس مشاركة المكونات وليس شراكة المواطنين (٢٢)

إنّ اختزال الهوية في البعد العقائدي القائم على الانغلاق على الذات يؤدي إلى فسح المجال لتأجيج العنف عل أساس الهوية (٢٣) بشكل يصعب معه بناء نظام سياسيي مستقر، لاسيما في حالة غياب البنى المؤسسية، وتزداد هذه الحالة تعقيدا عندما يكون بناء ذلك النظام من خارج الدولة وليس من داخلها. بمعنى آخر، إن دخول متغيرات خارجية (الرأسمالية الجديدة) في المساهمة بتفكيك الدولة في إحدى مراحل تاريخ بنائها كما في العراق، ليس بالضرورة أن يكون باستطاعة تلك القوى إعادتها على وفق غايات رأسمالية حداثية، كما تشير خطاباتها المعلنة؛ إذ تعطي هذه الخطابات أحيانا دلالات مضللة حول مسألة الحرية والديمقراطية وسيادة مفاهيم الدولة الحديثة، إنما الأكثر احتمالا في حالة غياب مفهوم الدولة ومؤسساتها سيادة حالة عدم التوازن في المتضمنات الرئيسة لمكون الدولة في المدى المنظور في أقل تقدير. وهذا ما تمر به الدولة العراقية نتيجة افتقاد الكتل السياسية المتنفذة رؤية حديثة لبناء دولة المؤسسات دولة المواطنة الحقة بكل متضمناتها الدستورية والقانونية. (٢٤) وذلك يعود لأسلوب الانتقال الديمقراطي غير التدريجي ومحاولة فرض الديمقراطية بشكل مباشر عن طريق الاحتلال في العراق أدت إلى تعقيدات لا نهاية لها. فعملية التحول الديمقراطي لها معطياتها وشروطها

الداخلية التي يتعين توفيرها وإنضاجها، وهو ما يستغرق مدة زمنية طويلة نسبيا، لاسيما في دولة مثل العراق تتسم بتنوع بنيتها العرقية والدينية والطائفية من ناحية، وطول مدة التسلط والاستبداد فيها وما نجم عنها من آثار من ناحية أخرى . [٢٥] ومما عزز ذلك طبيعة التغيير في النظام عام ٢٠٠٣ وما أعقبه من انهيار مؤسسات الدولة أو تراجع دورها وضعف الأمن والاستقرار مما أدى إلى الاحتماء بالعشيرة للمحافظة على الوجود. وقد عززت الكتل السياسية المتنفذة هذا التوجه من خلال استثمار العلاقات العشائرية وتوظيفها سياسياً للفوز في الانتخابات المحلية والبرلمانية لكسب الأصوات.

لا سبيل لوقف انحدار الدولة العراقية أكثر في هذا الصنف من الدولة من دون رؤية واضحة لبناء أسس دولة مدنية ديمقراطية اتحادية تعتمد المواطنة، تكون بدايتها القطيعة التامة مع نظام المحاصصة الطائفية- الاثنية الذي يعزز مخاطر الأزمات بشكل مستمر،يرافق ذلك تحول من الاقتصاد الريعي الأحادي الجانب إلى اقتصاد إنتاجي متنوع، لأن ذلك سيعزز هذا التحول اجتماعياً وسياسياً، هناك قطاعات واسعة من الجماهير غير المنظمة تتوق لبناء الدولة المدنية،تتميز بكونها طبقة مستنيرة،إي تتميز بكونها طبقة متعلمة ومفيدة لخدمة المجتمع.

الخاتمة:

بعد دراستنا لموضوعات البحث وتحليل ما وردت في طياته تم التوصل الى ختام للبحث من استنتاجات وتوصيات وكما يأتي:

اولا:الاستنتاجات

١- إن مفهوم الدولة المدنية هو مفهوم متغير على وفق تمايز أنماط النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السائد ومن ثم إنّ اي محاولة لاستنساخ تجربة لدولة ما تختلف ظروفها الاقتصادية والسياسية هي ليست أكثر من تجربة فاشلة .

٢- يعد المجتمع الريعي نتاجاً لأداء السلطة السياسية التي من شانها احتكار الموارد الاقتصادية والتحكم بكافة العمليات الخاصة بتلك الموارد .

٣- تعتمد عملية بناء الدولة المدنية بالدرجة الأساس على مفهوم واسع للمشاركة الشعبية ولا تقتصر فقط على مجرد التصويت في الانتخابات من قبل الشعب .

٤- ان ارتباط القطاع الريعي النفطي بالسلطة السياسية بالعراق يجعل وظيفته توزيعية وليست تنموية مما يدفع باتجاه تعزيز مجتمع يعول على الإنفاق الحكومي وليس المساهمة في الإنتاج بالدرجة الأساس .

ثانيا: التوصيات

١- إن عملية بناء الدولة المدنية في العراق تحتاج الى وجود أهداف اقتصادية بعيدة الأمد وتخطيط ينسجم مع تلك الأهداف .

٢- لغرض تطبيق المعايير الأساسية لبناء الدولة المدنية في العراق لابد من ممارسة السلطة من قبل النخب المدنية وأصحاب الاختصاص لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وكذلك الاجتماعي .

٣- تنويع مصادر الدخل في العراق وعدم اقتصاره على القطاع النفطي بشكل رئيس مع ضرورة تفعيل الإيرادات الضريبية لإيجاد نوع من المسؤولية الشعبية تجاه سياسات الإنفاق الحكومي .

٤- تحويل دور الدولة من الهيمنة في إدارة النشاط الاقتصادي إلى المشاركة مع القطاع الخاص لتحقيق الكفاءة والفاعلية في ظل بيئة قانونية سليمة .

الهوامش:

(*) وستفاليا : معاهدة تم توقيعها عام ١٦٤٨ على اثر حرب الثلاثين عام بين الكاثوليك والبرتستانت، أرست أسساً قانونية للتنظيم الديني والسياسي في القارة الأوربية،ووفقا لرأي العديد من علماء الاجتماع والعلاقات الدولية فان تلك المعاهدة ما هي الا تمهيد لصيرورة الدولة .
للمزيد انظر : محمود حيدر، الدولة: فلسفتها وتاريخها، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية،العتبة العباسية المقدسة،كربلاء المقدسة، ٢٠١٨، ص-ص ١٧-١٨.

(١) المصدر نفسه.

(٢) ياسمين أبو الحجاج، تحليل مفهوم الدولة المدنية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية،الاقتصادية والسياسية، ١٤ يوليو ٢٠١٧،النسخة الالكترونية على الرابط:
https://democraticac.de/?p=47666

(٣) محمد شريف احمد، فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين، دراسة مقارنة، دار الرشيد،بغداد، ١٩٨٠،ص٣٥.

(٤) أحمد ناصوري، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٤)،العدد(٢)،٢٠٠٨،ص ٣٥٢.

(٥) للمزيد عن مفهوم الشرعية والمفاهيم المتعلقة بها انظر : محمد طي،دراسات في الدولة والسلطة،دار المعارف الحكمية، بيروت،لبنان،٢٠١٥،ص٣٢ وما بعدها.

(٦) زهير شكر،الوسيط في القانون الدستوري،ط٣، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،لبنان، ١٩٩٤،ص١٧٤.

(٧) كينث وولاك،نحو تطوير المعايير الدولية ، ترجمة نور الأسعد، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، بيروت لبنان،٢٠٠٧،ص-ص١-٤.

(٨)عيبان محمد السامعي، أسس بناء الدولة المدنية الديمقراطية في وثيقة الحوار الوطني في اليمن،الحوار المتمدن،،العدد٥٨٩٤ ،٢٠١٨، على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=601495

(٩)عماد الحوت وآخرون، دول الربيع العربي والحكم الرشيد:مصر أنموذجا، معهد السياسات العامة والشؤون الدولية،بيروت ،لبنان،٢٠١٣، ص٦٣.

(١٠)المصدر نفسه.

(١١) مجيد الهيتي، جوردون جونسون،لعنة النفط، الاقتصاد السياسي للاستبداد،ترجمة معهد الدراسات الإستراتيجية،الفرات للنشر والتوزيع، بيروت،٢٠٠٦، ص-ص٢١-٢٤.

(١٢) مظهر محمد صالح، الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق،بيت الحكمة،بغداد،٢٠١٣، ص١٠٢.

(١٣) شهدت هولندا زيادة في ثروتها في ستينات القرن الماضي بسبب اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في بحر الشمال، انعكس ذلك على ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مما ساهم بانخفاض التنافسية للصادرات غير النفطية، انظر: واثق علي الموسوي، الاستقرار الاقتصادي،ج٢،دار الأيام للنشر والتوزيع،الأردن، ٢٠١٨،ص١٠٣.

(١٤) مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق: بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم،بيت الحكمة،بغداد،٢٠١٢،ص-ص ٢٠٢-٢٠٣.

(١٥) يشير مفهوم الناتج المحلي الإجمالي إلى مجموع القيم النهائية للسلع والخدمات المنتجة ضمن الحدود السياسية للدولة خلال سنة واحدة ،و المقصود هنا بكلمة (النهائية) أي تجنب حساب أقيام السلع والخدمات لأكثر من مرة واحدة،للمزيد انظر: احمد فوزي، الاقتصاد الجزئي، مكتبة بستان المعرفة للطبع والنشر والتوزيع،الاسكندرية، ٢٠٠٤،ص٣٤٤.

(١٦) المادة ١١١ من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

(١٧)سوزان علي مرزة، القطاع الخاص ودوره الاقتصادي في حل مشكلة البطالة في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة كربلاء،٢٠١٤،ص١٨.

(١٨) مظهر محمد صالح،السياسة النقدية للعراق،مصدر سبق ذكره،ص٢٠٣.

(١٩) التقارير الاقتصادية للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة.

(٢٠)محمد عبد الله يونس، الاتجاهات الجديدة لظاهرة عدم الاستقرار داخليا وخارجيا"، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية،العدد ١٩٧،مركز الأهرام للدراسات، مصر ،يوليو، ٢٠١٤، ص-ص ٨-٩ .

(٢١)مي مجيب، "الاستبعاد البنيوي: الانتماءات الأولية كمدخل للعنف بين الدولة والمجتمع"، ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية، العدد ١٩٣ ،مركز الأهرام للدراسات،مصر ،يوليو ٢٠١٣، ص 9.

(٢٢) سعيد مجيد دحدوح، العراق من دكتاتورية الفرد الى دكتاتورية الأحزاب، مجلة حمورابي ، العدد ٩، السنة الثالثة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد،٢٠١٤،ص٢٢

[٢٣]أمارتيا صن، الهوية والعنف: وهم المصير الحتمي، ترجمة سحر توفيق، عالم المعرفة ،الكويت ، يونيو ٢٠٠٨، نقلا عن : مي مجيب، "الاستبعاد البنيوي: الانتماءات الأولية كمدخل للعنف بين الدولة والمجتمع"، ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية، العدد ١٩٣ ،مركز الاهرام للدراسات،مصر، يوليو ٢٠١٣، ص ١٢.

[٢٤] النجفي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩-٢٠.

[٢٥]علاء عبد الحفيظ، "التحول الديمقراطي في الدول النامية والسلام الدولي"، السياسة الدولية، العدد ١٨١ ،يوليو ٢٠١٠، ص ١٦.

المصادر:

١- محمود حيدر، الدولة: فلسفتها وتاريخها، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية،العتبة العباسية المقدسة،كربلاء المقدسة، ٢٠١٨.

٢- ياسمين ابو الحجاج، تحليل مفهوم الدولة المدنية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية،الاقتصادية والسياسية، ١٤ يوليو ٢٠١٧،النسخة الالكترونية على الرابط: https://democraticac.de/?p=47666

٣- محمد شريف احمد، فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين، دراسة مقارنة، دار الرشيد،بغداد، ١٩٨٠.

٤- أحمد ناصوري، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٤)،العدد(٢)،٢٠٠٨.

٥- محمد طي،دراسات في الدولة والسلطة،دار المعارف الحكمية، بيروت،لبنان،٢٠١٥.

٦- زهير شكر،الوسيط في القانون الدستوري،ط٣، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،لبنان، ١٩٩٤.

٧- كينث وولاك،نحو تطوير المعايير الدولية ، ترجمة نور الأسعد، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، بيروت لبنان،٢٠٠٧.

٨- عيبان محمد السامعي، أسس بناء الدولة المدنية الديمقراطية في وثيقة الحوار الوطني في اليمن،الحوار المتمدن،،العدد٥٨٩٤ ،٢٠١٨، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=601495

٩- عماد الحوت وآخرون، دول الربيع العربي والحكم الرشيد:مصر أنموذجا، معهد السياسات العامة والشؤون الدولية،بيروت ،لبنان،٢٠١٣.

١٠- مجيد الهيتي، جوردون جونسون،لعنة النفط، الاقتصاد السياسي للاستبداد،ترجمة معهد الدراسات الإستراتيجية،الفرات للنشر والتوزيع، بيروت،٢٠٠٦، ص-ص٢١-٢٤.

١١- مظهر محمد صالح، الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق،بيت الحكمة،بغداد،٢٠١٣

١٢- واثق علي الموسوي، الاستقرار الاقتصادي،ج٢،دار الأيام للنشر والتوزيع،الأردن، ٢٠١٨

١٣- مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق: بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم،بيت الحكمة،بغداد

١٤- احمد فوزي، الاقتصاد الجزئي، مكتبة بستان المعرفة للطبع والنشر والتوزيع،الإسكندرية

١٥- المادة ١١١ من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

١٦- سوزان علي مرزة، القطاع الخاص ودوره الاقتصادي في حل مشكلة البطالة في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة كربلاء،٢٠١٤

١٧- التقارير الاقتصادية للبنك المركزي العراقي

١٨- محمد عبد الله يونس، الاتجاهات الجديدة لظاهرة عدم الاستقرار داخليا وخارجيا"، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية،العدد ١٩٧،مركز الأهرام للدراسات، مصر ،يوليو ٢٠١٤

١٩- مي مجيب، "الاستبعاد البنيوي: الانتماءات الأولية كمدخل للعنف بين الدولة والمجتمع"، ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية، العدد ١٩٣ ،مركز الأهرام للدراسات،مصر ،يوليو ٢٠١٣

٢٠- سعيد مجيد دحدوح، العراق من دكتاتورية الفرد الى دكتاتورية الأحزاب، مجلة حمورابي ، العدد ٩، السنة الثالثة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد،٢٠١٤

٢١- مي مجيب، "الاستبعاد البنيوي: الانتماءات الأولية كمدخل للعنف بين الدولة والمجتمع"، ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية، العدد ١٩٣ ،مركز الأهرام للدراسات،مصر، يوليو ٢٠١٣

٢٢- علاء عبد الحفيظ، "التحول الديمقراطي في الدول النامية والسلام الدولي"، السياسة الدولية، العدد ١٨١ ،يوليو ٢٠١٠